عرض رسالة جامعية *

الهيكل التنظيمي للجامعات وعلاقته باستقلالها الاداري والمالي

دراسة مقارنة فى جمهورية مصر العربية و انجلترا و الولايات المتحدة

د. نجية عبد النصر

رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية جامعة عين شمس .

المقدمة :

تعد الجامعة احدى المؤسسات القومية الهامة فى أى مجتمع من المجتمعات حيث تسهم فى تطوير المجتمع و تنميته من خلال تفكيرها الفكرى و العلمى على اتجاهات العمل و الانتاج . على ان قيام الجامعة برسالتها لا يتم بطريقة تلقائية بل يحتاج الى اطار تنظيمى يتحقق من خلاله استقلالها ، و هذا الاستقلال لا يعنى عزلتها عن المجتمع الذى نعيش فيه و لكن يعنى حقها فى الاشراف على شئونها الاكاديمية و الادارية و المالية دون تدخل أى جهة . و نظرا لضخامة مسئوليات الجامعة حرصت الدول المتقدمة على استقلال جامعتها ، و تحاول الدول النامية و منها مصر ان تحتو حنو الدول المتقدمة لتمكين الجامعة من القيام بدورها على أفضل وجه ، و العمل على منح الجامعة صلاحيات الادارة الذاتية وذلك محاولة من هذه الدول اللحاق بركب التقدم

المشكلة :- على الرغم من أن مبدأ استقلال الجامعات بجمهورية مصرالعربية أمر مسلم به و موثق فى الدستور ، الا ان الدعوة لاستقلال الجامعات لا زالت قائمة فهى مطلب يطرحه الأساتذة و تطرحه الجامعات كما تطرحه وثائق تطوير التعليم الجامعى لوجود تصور واضح فى استقلالها الادارى و المالى و يمكن الاشارة الى عدد من النماذج التى تؤكد ذلك :

١ - البناء التنظيمى للجامعات المصرية يعد متماثلا فى كل شئ كما ان هياكل

---

* إعداد أ.د محمود أبو زيد ابراهيم استاذ مناهج وطرق التدريس - كلية التربية - جامعة عين شمس

الوظائف العليا ليس بينها الا اختلاف يسير على الرغم من ان الجامعات تختلف اختلافا بينا من حيث الحجم بالاضافة الى ذلك يتطلب الارتباط الحتمى بين كل جامعة و بيئتها الاستقلال التنظيمى الذى يتفق و الأهداف الى تسعى اليها .

٢ - خضوع الجامعات لنظام الرقابة و المتابعة السائد فى الأجهزة الحكومية كان له أثرا كبيرا فى اعاقة استقلالها على الرغم من ان الجامعة هيئة عامة من نوع خاص لها نتظيمها الخاص وفقا لأحكام قانونها و من ثم كان من الضرورى أن تتولى الرقابة أجهزة على درجة عالية من التخصص و الخبرة بشئون التعليم الجامعى و يلاحظ من ناحية أخرى تعدد أجهزة الرقابة المالية و الادارية اذ توجد رقابة من جانب أربعة عشر جهازا على الجامعة .

٣ - كان لتخصيص اعتمادات مالية لا مبالغ اجمالية فى اعداد موازنات الجامعات أثره فى اعاقة الاستقلال المالى للجامعات ، كما كان لتحديد الأبواب التى تنفق فيها تلك الاعتمادات و تصر سلطات الجامعة على نقلها من بند الى بند داخل الباب الواحد أثره فى اضعاف الجامعات على تنفيذ خططها و مشروعاتها فى المواعيد المقررة ، و وضع نظم الحوافز و الأجور بما يتفق مع طبيعتها و وظائفها و بما يحقق استقلالها المالى .

و فى ضوء ذلك تم بلورة مشكلة البحث فى التساؤلات الآتية :

(١) ما طبيعة الهيكل النظيمى القائم للجامعات فى مجال علاقتها بالدولة و ما مدى توفيره لاستقلالها الادارى و المالى ؟ و ما الاطار السليم لها ؟

(٢) هل تتيح أساليب الرقابة بجامعاتنا الاستقلال الادارى و المالى لها ؟

(٣) ما مدى امكانية الاستفادة من الدول المتقدمة فى هذا المجال ؟

(٤) ما البديل الذى يمكن اقتراحه ليناسب الجامعات المصرية و يكفل لها الاستقلال ؟

اشتمل البحث على ثمانية فصول ..... تناول الفصل الاول الاطار العام للبحث و الدراسات السابقة ، أما الفصل الثانى نتناول علاقة الجامعة بالدولة فى المجتمعات المعاصرة ، و تناول الفصل الثالث واقع تنظيم الجامعات بجمهورية مصر العربية و علاقته باستقلالها الادارى و المالى و تبعه الفصل الرابع بدراسة واقع تنظيم الجامعات فى انجلترا و علاقته باستقلالها الادارى و المالى أما الفصل الخامس فتناول واقع تنظيم الجامعات فى الولايات المتحدة و علاقته باستقلالها الادارى و المالى أما الفصل

السادس نتناول دراسة تحليلية ثقافية لدول سالفة الذكر من خلال توضيح أهم القوى و العوامل المؤثرة فى هذه النظم و مكوناتها .

أما الفصل السابع نتناول دراسة مقارنة تفسيرية لتظيم الجامعات فى جمهورية مصر العربية و انجلترا و الولايات المتحدة الامريكية بهدف تحديد أوجه التشابه و الاختلاف بينها و تفسيرها فى ضوء العلوم الاجتماعية المختلفة .

و قدم الفصل الثامن تصور مقترح لتطوير الوضع القائم للجامعات للوضع الامثل فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة و نموذج دولتى المقارنة الذى تم دراسته

و يتبلور المدخل المقترح فى اصدار قانون عام يتم فيه اعادة البناء التنظيمى للجامعات و اعادة صياغة اختصاصات و سلطات كل جزء فى التنظيم مما يعنى نقل كثير من الاختصاصات التى يمارسها المجلس الاعلى للجامعات لمجالس الجامعات بما يسمح بقدر اكبر من التفاعل و المشاركة و لتكون جميع القرارات المتصلة بشئون الجامعات منتهية عند مجلسها أو رئيسها ، و يتضمن هذا القانون القواعد العامة و المقومات الأساسية لتنظيم و الادارة الجامعات ، لتسترشد به كل جامعة عند وضع قانونها الخاص بها و الذى يناسب ظروفها و بيئتها على أن تلتزم الجامعات باحترام مبدأ الشرعية فى جميع اعمالها و احترام القوانين أى كان شكلها أو مصدرها .

و يكون دور المجلس الاعلى مقتصرا على رسم السياسة العامة للتعليم الجامعى على المستوى القومى و تقيم عمل الجامعات و التعرف على خطط تطويرها و مدى ملاءمتها للاحتياجات القومية و يقدم بذلك تقريرا لوزير التعليم و فى ضوء هذا التقرير تحصل كل جامعة على الاعانة التى تحتاجها أما عن الرقابة الخارجية على الجامعات فقد اقترحت الباحثة تنظيم التعامل مع أجهزة الرقابة من خارج الجامعات كما يجب أن تحد الجامعات من تدخل الأجهزة التى تماثل ما تقوم به الجامعة من أعمال الادارة ، و يكون ذلك بتحديد الاطار الذى تتحرك داخله الجامعات دون أن تعطى لأجهزة الرقابة فرصة للقيام بعمل من أعمال الادارة داخل هذا الاطار و يتم ادراج أجهزة الرقابة ضمن الهيكل التنظيمى للجامعات أما عن الرقابة الخارجية الخاصة بالنواحى المالية فأن هذا الجانب يمكن تأمينه عن طريق خضوع الجامعات للرقابة القائم بها الجهاز المركزى للمحاسبات بأعتبار الجهاز المركزى يمثل مجلس الشعب كسلطة

تشريعية فيقوم بالتحقق من سلامة التصرفات المالية للجامعات و مدى صحة المستندات و ترشيد الانفاق .